



انعكاس تطبيق المحاسبة عن حقّ الامتياز وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) على تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس الإدارة

أمير عبد المنعم كريم⁽¹⁾ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط ameerk1402@uowasit.edu.iq

م. ق.أياد عزيز صالح⁽²⁾ ديوان الرقابة المالية الاتحادي ayadazeer@gmail.com

أ. م. د. عماد محمد فرحان⁽³⁾ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط emadmoh79@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم تأثير ممارسات محاسبة حقّ الامتياز بناء على المعيار الدولي 15 على جودة التقارير المالية، و تقديم توصيات ومبادئ توجيهية لتحسين ممارسات محاسبة حقّ الامتياز، و بيان أهمية الإفصاح الكامل عن التغيرات في القوائم المالية وانعكاسها على حقّ الامتياز، والتعرّف على مفهوم حقّ الامتياز، وأهمّ المُميزات والخدمات التي يُقدّمها إلى الأطراف المُستفيدة. ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة مكونة من مُحورين: الأول هو محور حقّ الامتياز، و الثاني محور التقارير المالية بالاعتماد على مُتغيّرات البحث . يتكوّن مجتمّع الدراسة من مجموعة من المُستبّانين في الشركات العراقية الخاصّة، وشركات أو مكاتب التدقيق و الجَامعات العراقية ، وأما عَينة الدراسة فتتمثّل بمراقبي الحسابات والأكاديميين والمُحاسبين الذين تمّ توزيع استمارة الاستبيان عليهم، وكان عددهم (136). تمّ بيان تأثير المُتغيّرات عن طريق استعمال البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل الاستبيان من قبل الباحث، وأيضًا استعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة لذلك الغرض، وتمّ اختبار الفرضيات و التوصل إلى استنتاجات كان من أهمّها : إنّ الدراسة أثبتت وجود علاقة بين المحاسبة عن حقّ الامتياز وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) وجودة التقارير المالية، أي إنّ التوسّع في عقود الامتياز يتطلّب قوائم مالية ذات جودة عالية، يُمكن الاعتماد عليها في اتّخاذ قرارات استثمارية مطمئنة. وقد أُختتم البحث بعدد من التّوصيات من أهمّها ، الالتزام بالتطلّبات المحاسبية المُبيّنة في المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS15) للمحاسبة عن حقّ الامتياز، وتوفير المزيد من المعلومات حول حقّ الامتياز للمستثمرين المحليّين ، من خلال إنشاء مواقع على الانترنت أو كُتَيْب يشرح أساسيات عقود حقّ الامتياز ، ودور المانح والممنوح له، ومزايا الاستثمار ومخاطره في حقّ الامتياز، وتنظيم ورش عمل أو ندوات حول عقود حقّ الامتياز للمستثمرين المحليّين.

Abstract

The research aims to evaluate the impact of franchise accounting practices based on International Standard 15 on the quality of financial reports and provide recommendations and guidelines to improve franchising accounting practices and to indicate the importance of full disclosure of changes in the financial statements and their reflection on the franchise and to identify the concept of franchising and the most important features and services provided to the beneficiary parties .In order to achieve the objectives of the study, the researcher prepared a questionnaire consisting of two axes, the first is the axis of franchise and the second axis of financial reports depending on the research variables. The study population consists of a group of respondents in Iraqi private companies, audit companies or offices and Iraqi universities, and the study sample is represented by auditors, academics and accountants who were distributed the questionnaire form to them and their number was (136). The impact of the variables was shown by the use of the statistical program (SPSS) in the analysis of the questionnaire by the researcher and also the use of appropriate statistical tests for that purpose, the hypotheses were tested and conclusions were reached, the most important of which was that the study proved that there is a relationship between accounting for franchising according to the International Financial Reporting Standard (15) and the quality of financial reports, meaning that the expansion of franchise contracts needs high-quality financial statements that can be relied upon in making reassuring investment decisions. The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is compliance with the accounting requirements set out in the International Financial Reporting Standard (IFRS15) for franchising accounting, and providing more information about franchising to local investors, through the establishment of websites or a booklet explaining the basics of franchise contracts, the role of the grantor and the grantee, the advantages and risks of investing in franchising, and organizing workshops or seminars on franchise contracts for local investors.

المقدمة

في ظلّ التوسّع الاقتصادي والانفتاح الاستثماري العالمي ، برز حقّ الامتياز كنموذج عمل شائع ، ممّا يسمح للوحدات الاقتصادية بتوسيع عملياتها بسرعة وكفاءة؛ لانتساع رقعة استثمار حقّ الامتياز في أنحاء العالم جميعها. أصبح من الضروري استكشاف التأثير المحتمل لترتيب الأعمال الخاصة بحقّ الامتياز على جوانب مختلفة من الأداء التنظيمي ، بما في ذلك إعداد التقارير المالية، إذ تلعب التقارير المالية الدقيقة والموثوقة دوراً مهماً في الحفاظ على الشفافية ، وتسهيل اتخاذ

القرارات ، وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة، وتوفير التقارير المالية مثل: الميزانيات العمومية، وبيانات الدخل، وبيانات التدفق النقدي وغيرها من التقارير والمعلومات المهمة حول الأداء المالي لمانح حق الامتياز واستقراره وآفاقه المستقبلية. ومع ذلك ، فإن التعقيد الناشئ عن نموذج أعمال حق الامتياز يمكن أن يفرض تحديات على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، مما قد يؤثر على قدرة أصحاب المصلحة على تفويم الصحة المالية لوحدة حق الامتياز.

يسعى البحث إلى فهم العلاقة بين ممارسات محاسبة حق الامتياز وجودة التقارير المالية ، من خلال تحديد الفرص والتحديات في إعداد التقارير المالية في سياق حق الامتياز. يوفر البحث رؤى قيم للممارسين والمنظمين لتعزيز الشفافية والموثوقية وقابلية المقارنة في إعداد التقارير المالية.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على أربعة محاور هي:

المحور الأول/منهجية البحث وأهم الدراسات السابقة.

المحور الثاني/ تأثير حق الامتياز في التقارير المالية.

المحور الثالث/ اختبار الفرضيات- تحليل النتائج وتفسيرها.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً/منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في صعوبة إيجاد أساس للقياس عن حق الامتياز والإفصاح عنه في التقارير المالية، مما ينعكس على جودة تلك التقارير المالية في الشركات العراقية ، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

أ- ما مدى إمكانية المحاسبة عن حق الامتياز في الشركات العراقية ؟

ب- هل تؤثر المحاسبة عن حق الامتياز على جودة التقارير المالية؟

2- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1-تقويم تأثير ممارسات محاسبة حق الامتياز بناءً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (15) على جودة التقارير المالية.

2- تقديم توصيات ومبادئ توجيهية لتحسين ممارسات محاسبة حق الامتياز وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (15).

3- بيان أهمية الإفصاح الكامل عن التغيرات في القوائم المالية وانعكاسها على حقّ الامتياز.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة مراقبي الحسابات والمحاسبين بأهمية حقّ الامتياز، وكيفية التعامل معه وقياسه والإفصاح عنه وفق سياسات الاعتراف الجديدة بالإيرادات لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (15)، وتوضيح الممارسات المحاسبية التي يستعملها مانحي حقّ الامتياز للإبلاغ عن معلوماتهم المالية. وتُعَدّ محاسبة حقّ الامتياز جانباً مهماً من التقارير المالية، التي يُمكن أن يكون لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية في البيئة العراقية.

4-فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن حقّ الامتياز على جودة التقارير المالية.

الفرضيات الفرعية :

- 1- يوجد تأثير ذو دلالة للمحاسبة عن حقّ الامتياز على تقرير مدقق الحسابات.
- 2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن حقّ الامتياز على تقرير مجلس الإدارة.

5- حدود البحث

أ- حدود مكانية:

العاملون في الشركات العراقية الخاصة، ومراقبو الحسابات في شركات و مكاتب التدقيق، وأساتذة في الجامعات العراقية.

ب- حدود زمنية:

الاعتماد على نشرة مراقبي الحسابات المجازين للعمل في العراق لسنة 2022، والبالغ عددهم 293 مراقب حسابات ، والشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن الملاك التدريسي لتلك السنة.

6-منهج البحث و أسلوبه:

أ- الجانب النظري

في هذا الجانب اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لعرض المشكلات وتحديدّها، وإثبات الفرضيات والأهداف في هذا البحث من خلال الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث، التي تتمثل بـ: الكتب العلمية العربية والأجنبية، والرسائل والاطروحات الجامعية، والمقالات و النشرات العلمية، فضلاً عن أحداث المؤتمرات و شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

ب- الجانب التطبيقي:

اعتمدَ الباحث في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي الوصفي لإنجاز الجانب العملي، من خلال استبانة تمّ تصميمها من محورين، واستهدفت الدراسة الشركات العراقية الخاصة وشركات أو مكاتب التدقيق والجامعات العراقية.

ثانياً/ دراسات سابقة

1-عربية :

أ- دراسة (عبدالباري و عبدالوهاب 2017).
وهي دراسة بعنوان (عقد الامتياز التجاري).

تهدف هذه الدراسة إلى :

بيان المفهوم القانوني لحقّ الامتياز، وذلك من خلال: تعريفه، وبيان أهميته، و تحديد التأثيرات المترتبة عليه. كذلك توضيح الأنواع المختلفة من حقّ الامتياز، وأهمّ المبادئ الواجب صياغتها عند صياغة عقد حقّ الامتياز، فضلاً عن بيان أهمّ المشكلات التي يواجهها.

توصّلت هذه الدراسة إلى :

لا يجوز لمنح حقّ الامتياز اشتراط عدم ضمان ما يبيعه من السلع أو الخدمات المقدّمة، ويجب أن يتضمّن حقّ الامتياز مدّة محدّدة يسري بها وينتهي بنهايتها، وإذا كان عقد حقّ الامتياز يخلو من ذكر المدّة يكون بذلك العقد باطلاً، ولا يجوز إلزام أحد الأطراف المتعاقدة في حقّ الامتياز بالاستمرار فيه بعد نهاية المدّة.

ب- دراسة (رابح و صوفيان 2020)

وهي دراسة بعنوان (عقد الفرنشيز)

تهدف هذه الدراسة إلى :

بيان ما إذا كان يوجد تنظيم قانوني يُنظّم عقد حقّ الامتياز وتّحديد الجوانب القانونية التي تحدّد طبيعة هذا العقد و تأثيره بين المتعاقدين ، وكذلك تناول مفاهيم حقّ الامتياز.

توصّلت هذه الدراسة إلى :

يجب التزام مانح حقّ الامتياز بتقديم معلومات للممنوح له في المدّة السابقة للعقد ، وتحديد الثمن النسبي الدوري الواجب الدفع من قبل الممنوح له ، و يجب منع الممنوح له حقّ الامتياز في مزاولة أيّ نشاط مُشابه بعد انقضاء مدّة العقد إلّا في حالة انتهاء مدّة العقد المُحدّدة، والالتزام مانح حقّ الامتياز بضرورة تعويض الممنوح له في حالة الخسارة في مشروعه؛ بسبب خطأ مانح حقّ الامتياز نتيجة إعطاء معلومات خاطئة.

2- اجنبية :

أ- دراسة (Arline 2016)

وهي دراسة بعنوان (استراتيجيات التسويق المستخدمة من قبل الشركات الصغيرة للامتياز للاحتفاظ بالعملاء)

(Marketing Strategies Used by Franchise Small Businesses to Retain Customers)

تهدف هذه الدراسة إلى :استكشاف استراتيجيات التسويق التي يستعملها قادة الأعمال الصغيرة للاحتفاظ بالعملاء.

توصلت هذه الدراسة إلى : أن الاحتفاظ بالزبائن هو جانب أساس لنجاح الوحدة الاقتصادية، وأنّ توظيف الأشخاص المناسبين للعمل في الوحدة الاقتصادية، وخدمة العملاء، والوعي بالعلامة التجارية، وولاء العملاء، وبناء العلاقات هي استراتيجيات مفيدة لزيادة الربحية، ويجب على قادة الأعمال الصغيرة الحاصلين على حقّ الامتياز تضمين استراتيجيات التسويق في رؤيتهم للنموّ إذا كانوا يخططون للاحتفاظ بالزبائن وزيادة الأرباح.

ب - دراسة (Mungo 2019)

وهي دراسة بعنوان (العوامل المؤثرة على أداء الشركات الممنوحة دراسة حول نظام الامتياز في تنزانيا)

(FACTORS INFLUENCING FRANCHISEES' BUSINESS PERFORMANCE A STUDY ON TANZANIA FRANCHISE SYSTEM)

تهدف هذه الدراسة إلى : استكشاف عوامل تنسيق الأعمال المهمة التي تؤثر على أداء أعمال الممنوح لهم حقّ الامتياز في تنزانيا ، ووضع التدابير التي يُمكن نشرها لتحسين أداء الأعمال التجارية للممنوح لهم حقّ الامتياز، وخلق فهم أعمق للعوامل التي تدفع إلى النجاح.

توصلت هذه الدراسة إلى : أن اسم العلامة التجارية، والدعم، وجودة الإشراف يمكن أن يؤثر على أداء أعمال الممنوح لهم حقّ الامتياز في تنزانيا.

ثالثاً/ مساهمة الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة ، نلاحظ أنّها تباينت في تناول حقّ الامتياز، إذ اهتمّ معظمها بتوضيح المفهوم القانوني لعقد حقّ الامتياز والتأثيرات المترتبة عليه ، وبعضها ركّز على الإدارة و استراتيجيات التسويق لزيادة الأرباح للوحدات الاقتصادية للامتياز، والبعض الآخر تناول عوامل تنسيق الأعمال التي تؤثر على الممنوح لهم حقّ الامتياز. وأمّا الدراسة الحالية فتتشابه في بعض جوانبها النظرية مع الدراسات السابقة إلا أنّها تختلف عنها بالآتي:

أ- تُسهم الدراسة الحالية في توجيه النظر حول ممارسة محاسبة حقّ الامتياز وعلاقتها في جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية للامتياز.

ب- بيان العلاقة بين منح حقّ الامتياز والممنوح له وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

المحور الثاني / تأثير حق الامتياز في التقارير المالية

1- مفهوم و تعريف حق الامتياز

الامتياز هو أداة عمل قوية لتوزيع السلع والخدمات ، ولتوسيع الأعمال التجارية ، كذلك يمكن أن يكون أداة استثمار قوية للممنوح لهم حق الامتياز (Selden, et al. 2008, 1). وهو مفهوم تُشرع بموجبه الوحدات الاقتصادية المستقلة في التعاون المتبادل ، كجزء منه يُنقل مانح حق الامتياز إلى الممنوح لهم ، حق الامتياز مقابل رسوم مناسبة ، وصفة لنشاط تجاري مُعين، وكيف ينبغي تشغيله. تستند العلاقات بين هذه الوحدات الاقتصادية إلى عقد، وتؤدي إلى إنشاء شبكة امتياز، تتألف من وحدات مستقلة قانوناً من حيث الملكية والمالية ، والتي تكون في الوقت نفسه مُتجانسة من وجهة نظر أولئك الذين يشترون المنتجات أو الخدمات المعروضة (Matejun and Walecka 2013, 47). ولدت شبكة الامتياز وتطوّرت لتصبح واحدة من الطرائق الرئيسة لامتلاك الأعمال وإدارتها في الوقت الحاضر (Popa and Gabriela 2012, 1). ويحدث الامتياز عندما تقوم وحدة (مانح الامتياز) بترخيص اسمها التجاري وطرائق تشغيلها (نظامها لممارسة الأعمال) إلى شخص أو مجموعة (الممنوح له حق الامتياز) الذي يوافق على العمل وفقاً لشروط العقد. يزود مانح حق الامتياز الممنوح له حق الامتياز بالدعم و التدريب، و يمارس بعض السيطرة على الطريقة التي يعمل بها الممنوح له حق الامتياز تحت العلامة التجارية. في المقابل ، يدفع الممنوح له حق الامتياز عادة لمانح حق الامتياز رسوماً أولية ورسوم مستمرة لاستعمال الاسم التجاري وطرائق التشغيل (Seid and Thomas 2006, 12). وتوجد تعاريف عدة تناولت حق الامتياز سوف نتطرق لها من خلال الجدول (1) الآتي :

الجدول (1)

المصدر	التعريف
(Lavonen 2010, 10)	الامتياز هو استراتيجية عمل ، وطريقة لممارسة الأعمال التجارية ، وتوزيع السلع والخدمات المُصممة لتلبية احتياجات الزبائن ، يستلزم تحالفاً استراتيجياً بين كيانين مختلفين ، مانح حق الامتياز والممنوح له حق الامتياز.
(Bobot 2012, 4)	هو اتفاقية تُمنح بموجبه الوحدة الاقتصادية (المانحة للامتياز) ، إلى وحدة اقتصادية أخرى (الممنوح لها حق الامتياز) في مقابل تعويض مباشر أو غير مباشر ، الحق في تشغيل الامتياز لتسويق أنواع معينة من المنتجات أو الخدمات مع استمرار تقديم مانح حق الامتياز إلى الممنوح له المساعدة التجارية خلال مدة الاتفاقية.
(NFC 2016, 4)	الامتياز هو نوع من الشراكة بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المستقلين قانونياً ومالياً ، إذ يُمنح أحد الأطراف (مانح حق الامتياز) للطرف الآخر (الممنوح له حق الامتياز) الحق في تشغيل صيغة الامتياز الخاصة به لبيع السلع أو الخدمات ، وفي نية كل منهما تحقيق إيرادات الأعمال.

الامتياز هو أداة تجارية يسمح من خلالها مستثمر واحد يسمى مانح حقّ الامتياز لمستثمر آخر يسمى الممنوح له حقّ الامتياز بالتداول في سلع أو خدمات مانح الامتياز باستعمال خبرة مانح حقّ الامتياز بما يتوافق مع مخطط أعمال مانح حقّ الامتياز، وباستعمال العلامة التجارية لمانح الامتياز. يدير الممنوح له مثل هذا العمل تحت السيطرة وبمساعدة مانح حقّ الامتياز ، وفي المقابل يدفع الممنوح له الامتياز لمانح الامتياز مبلغاً متفقاً عليه من الرسوم.	(Elsaman and Radwa 2017, 42)
حقّ الامتياز هو استراتيجية لتوسيع الأعمال الراسخة؛ لمساعدة الوحدات الاقتصادية على النمو من خلال اتفاقية قانونية ، يبيع الممنوح له حقّ الامتياز مُنتجاً أو خدمة باستعمال اسم العلامة التجارية أو نظام التشغيل أو كليهما لمانح حقّ الامتياز ، مقابل دفع مبلغ مقطوع ورسوم سنوية.	(IFA 2021, 4)

2- هيكل عقد حقّ الامتياز:

عقد حقّ الامتياز هو اتفاق قانوني بين مانح حقّ الامتياز والممنوح له حقّ الامتياز (RUBIN 2016, 224) ، تتعاقد الوحدة الاقتصادية الأم على الحقّ في إنتاج أو تسويق منتجها إلى الممنوح له. تحدّد الشروط التعاقدية القواعد التي تحكم سلوك الممنوح له حقّ الامتياز، بما في ذلك التسعير وطريقة الإنتاج والقيود الإقليمية أو السوق. السمة الأساس لحقّ الامتياز هي حقّ الممنوح له في استعمال اسم علامة تجارية مقابل حصّة من الأرباح يدفعها إلى المانح ، والمكتوب في العقد التزامات وتعهّدات مطلوبة من كلا الطرفين :

أولاً : مع الحقّ في استعمال اسم العلامة التجارية لمانح حقّ الامتياز ، يوافق المانح على تقديم أنواع مختلفة من المساعدة، وهذا يشمل التوجيه بشأن عملية الإنتاج والمساعدة الإدارية والمُحاسبية، واختيار الموقع وتطويره ، وأي مساعدة مستمرة حسب الحاجة، ويتحمّل مانح حقّ الامتياز أيضاً مسؤولية التسويق والإعلان الوطنيين فضلا عن أيّ بحث وتطوير للمنتج.

ثانياً : يوافق الممنوح له على تشغيل الأعمال بالطريقة المنصوص عليها من قبل المانح، التي تشمل: ساعات العمل، ونظام التسعير، ومستويات المخزون، والالتزام بدليل التشغيل إذا تمّ توفيره.

ثالثاً : يوافق الممنوح له على دفع حقوق مالية لمانح الامتياز، وعادة ما تكون هذه الحقوق بشكل رسوم ثابتة فضلا عن حصّة من الإيرادات.

رابعاً : هناك بند للمراقبة والتدقيق في العقد ، قد يتمّ تحديد هذا بشكل صريح، ولكنّه عادة ما يمنح مانح حقّ الامتياز سلطة تعسّفية وتقديرية.

خامساً : سيكون للعقد بند إنهاء يميل إلى تفضيل مانح حقّ الامتياز، الذي لديه أيضاً القدرة على إنهاء العقد حسب الرغبة ، ومع ذلك فإن شرط الإنهاء أقلّ تسامحاً مع الممنوح له حقّ الامتياز.

سادساً: يحتوي العقدُ على بنود متنوعة تتناول حقوق الورثة والقيود الإقليمية وأية شروط أخرى قد تكون خاصةً بمنتج معين (Wainwright 2007, 4-5).

3- مزايا حق الامتياز و مساوئه:

يحتوي حق الامتياز العديد من المزايا للمانح والممنوح له ، ويقابلها العديد من المساوئ لهما، ولتوضيح ذلك سوف يُتمّ التطرّق لكلا النوعين:

أ-مزايا حق الامتياز

عند منح حق الامتياز من قبل المانح إلى الممنوح له يرافق ذلك العديد من المزايا للطرفين، الأمر الذي يُشكّل حافزاً للمانح والممنوح له على التعاون فيما بينهم ، وهنا سوف نُعدد المزايا المرجوة من حق الامتياز في الجدول (2) :

الجدول (2) مزايا حق الامتياز (Kolesova 2015, 479)

الممنوح له حق الامتياز	مانح حق الامتياز
1- احتفاظ الممنوح لهم حق الامتياز باستقلالهم الاقتصادي والقانوني	1- التوسّع في سوق السلع والخدمات.
2- استعمال العلامة التجارية التي حصلت على ولاء الزبائن والسمعة الطيبة.	2- زيادة رأس المال.
3- الدخول في نظام مُجرب واستعماله	3- إمكانية التطوير والتسويق في المواقع البعيدة.
4- توفير الموارد للتعلّم، والتدريب، وتكوين الأعمال ، والتسويق ، واختيار البائعين وما إلى ذلك.	4- زيادة السيطرة على السوق.
5- دعم من شريك من ذوي الخبرة.	5- التوسّع السريع في شبكة التوزيع من دون الحاجة إلى اقتراض أموال كبيرة.
6- زيادة المزايا التنافسية.	6- الممنوح لهم حق الامتياز مسؤولون عن نجاح وحدثهم الاقتصادية ، لذا فهم أكثر حماساً.
7- تمويل الاستثمار وجني الأرباح منه.	7- الدخل الإضافي من مدفوعات الرسوم المستمرة.
8- يُعدّ الامتياز أكثر موثوقية بالمقارنة مع الشركات	8- عدم الانخراط في مشاكل الإدارة المستمرة على مستوى

الناشئة، وأقل عرضة لخطر الإفلاس.	الوحدة الاقتصادية الممنوح لها حق الامتياز.
9- يمكن لراند الأعمال أن يفتح مشروعاً تجارياً له حق الامتياز بأموال أقل مما لو كان سيفتح مشروعاً تجارياً بشكل مستقل (YOZI 2009, 21).	9- اكتساب منح حق الامتياز قوة تفاوضية أكبر بسبب الشراء بالجملة نيابة عن العديد من الممنوح لهم حق الامتياز (YOZI 2009, 24).

ب- مساوئ حق الامتياز

على الرغم من وجود العديد من الفوائد والمنافع التي يمكن للوحدات الاقتصادية تحقيقها من حق الامتياز ، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المساوئ التي يمكن مواجهتها، والتي سوف نوضحها في الجدول (3) :

الجدول (3) مساوئ حق الامتياز (Legenchuk and Ivanenko 2016, 40)

الممنوح له حق الامتياز	مانح حق الامتياز
1- سيطرة مانح الامتياز على الممنوح له حق الامتياز .	1- الصعوبات في الحفاظ على سرية الأسرار التجارية.
2- الدفع مقابل فرصة استعمال خبرة مانح الامتياز.	2- التأثير على سمعة النظام بأكمله في حالة الأداء غير المرضي لأي ممنوح له حق الامتياز.
3- إفلاس مانح الامتياز مما قد يؤدي إلى بيع الامتياز أو إلغائه.	3- انخفاض دخل مانح الامتياز في حالة اخفاء الممنوح له حق الامتياز رقم مبيعاته.
4- اخطاء مانح الامتياز في إدارة النظام مما ينعكس سلباً على الممنوح له.	4- تعقيد عملية التحكم في أنشطة الممنوح له حق الامتياز.

4- العلاقة بين المانح والممنوح له وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

أظهرت الدراسات أن جودة العلاقة بين المانح والممنوح له يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لكلا الطرفين (Kamar and Alsetoohy 2021, 293). يمكن أن تؤدي العلاقة الإيجابية إلى حصّة سوقية ونتائج مالية أفضل لشركات الامتياز (Kamar and Alsetoohy 2021, 300). وتعدّ العلاقة بين مانح الامتياز والممنوح له عاملاً مهماً في نجاح نظام الامتياز، إذ تتطلب العلاقة الناجحة بين مانح حق الامتياز والممنوح له الاحترام المتبادل والجهد من كلا الطرفين ، فضلاً عن مهارات اتصال جيدة . يُمكن أن يكون لجودة العلاقة بين الطرفين تأثير كبير على الأداء التشغيلي والمالي للامتياز ، بما في

ذلك الرضا الوظيفي والنجاح المالي لكلا الطرفين ، إذ إن الرضا الوظيفي للممنوح لهم الامتياز يلعب دور أساس في الحفاظ و المساعدة في تحسين العلاقة بين مانح الامتياز والممنوح له (Lee 1999, 62). تُعدّ العلاقة بين مانح حق الامتياز والممنوح لهم الامتياز أمراً بالغ الأهمية، إذ تعتمد أهداف دخل مانح الامتياز على نجاح الممنوح لهم حق الامتياز (Hanafiah, et al. 2022, 7) وجودة العلاقة عامل مهم في تحسين نتائج أداء الممنوح له حق الامتياز (Bui, et al. 2022, 15). وبحسب دراسة أجراها (Madanoglu, et al. 2011, 407) فإن شركات الامتياز تميل إلى إظهار أداء مالي أفضل من الشركات غير الحاصلة على الامتياز في الصناعة نفسها. ويُعدّ الأداء المالي الجيد دليل على جودة التقارير المالية ، إذ تؤدي التقارير المالية عالية الجودة إلى أداء مالي أفضل (Sohail and Aziz 2019, 471).

5- حق الامتياز وفق تقرير مدقق الحسابات

إنشاء تدقيق حق الامتياز، يقوم المدققون بتقويم ما إذا كان الممنوح له حق الامتياز قد امتثل لاتفاقية الامتياز (SVA 2019, 3). كما إنهم يأخذون في الحسبان ما إذا كان هناك شك كبير حول قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كوحدة مستمرة لمدة زمنية معقولة (AICPA 2021, 811). يمكن أن تساعد عمليات تدقيق الامتياز مانحي الامتياز على تعويض التكاليف من خلال زيادة الإيرادات الناتجة عن امتثال أفضل للممنوح لهم حق الامتياز، وفرصة فرض رسوم على الممنوح لهم حق الامتياز غير الممتثلين (Marasco, et al. 2003, 2). يجب على مانح حق الامتياز تضمين الميزانيات العمومية المدققة بدءاً من نهاية السنتين الماليتين الأخيرتين وبيانات عمليات حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة. يجب إعداد التقارير المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (2-3-2019, Connelly and O'Brien). إن وظيفة المدقق في منح الامتياز هو تدقيق التقارير المالية لمانح الامتياز، والموافقة على استعمالها في وثيقة الإفصاح عن حق الامتياز FDD فضلاً عن أدوار قيمة أخرى، إذ تتطلب قاعدة لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) أن تتضمن وثيقة FDD ثلاث سنوات من التقارير المالية المدققة. عادة ما تحتفظ اتفاقية الامتياز بحق مانح الامتياز في تدقيق إيرادات الممنوح له حق الامتياز وسجلاته (Gurnick, et al. 2014, 1-3).

6- حق الامتياز وفق تقرير مجلس الإدارة:

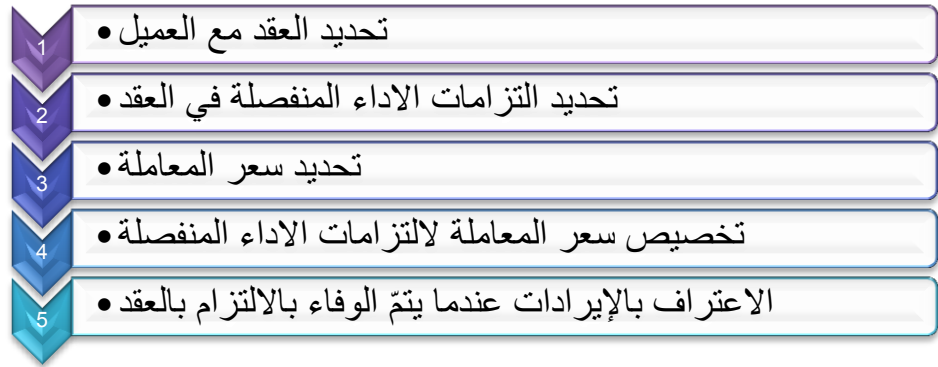
مجلس الإدارة هو جوهر حوكمة الوحدات الاقتصادية ، كمجموعة من الأفراد الذين يشرفون على أنشطة الوحدة الاقتصادية ، فمجلس الإدارة له الحق في اتخاذ قرارات بشأن استراتيجيات الوحدة الاقتصادية وأهدافها (Hu 2022, 525). إذ يعدّ تقرير مجلس الإدارة وثيقة مهمة لمنح حق الامتياز؛ لأنه يوفر معلومات محدّثة عن الأعمال وعملياتها ، ويمكن أن يكون تأثير حق الامتياز على تقرير مجلس الإدارة كبير ، إذ إن الممنوح لهم حق الامتياز هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في نجاح مانح الامتياز ، ومعظم مانحي حق الامتياز الناجحين لديهم مجلس إدارة في قلب هيكل الوحدة الاقتصادية (Eberenz 2019, 1) ، ويمكن لمجلس المستشارين المساعدة في رفع مستوى الامتياز ورفيقه، في حين يلعب مديرو الشركات دوراً إشرافياً يمكن أن يكون له تأثير حاسم على ربحية الوحدة الاقتصادية (Francis 2018, 2). الامتيازات المملوكة إلى الوحدات الاقتصادية غير الربحية هي مثال على كيفية اتباع نهج العمل الاستراتيجي من قبل مجالس الإدارة ، إذ اعتاد مانحو حق الامتياز على التعامل مع فرد واحد فيما يتعلق بقضايا الامتياز ، نتيجة لذلك تجد العديد من الوحدات الاقتصادية أن العمل مع منظمة غير

ربحية أمرٌ أكثر تعقيداً، ويستغرق وقتاً طويلاً. وعلى عكس الممنوح لهم الامتياز الفرديين ، غالباً ما يتعيّن على الوحدات الاقتصادية غير الربحية الحصول على موافقة مجلس إدارتها قبل الالتزام بالقرارات الرئيسية مثل توقيع اتفاقية الامتياز أو الحصول على مساحة بيع بالتجزئة مُحدّدة ، لذلك يُتمّ اتّخاذ القرار بشكل طبيعي بوتيرة أبطأ عند مقارنته بالفرد (Ventures and IFA 2004, 24). يُمكن أن يوفّر تقرير مجلس الإدارة جَمع البيانات المالية للممنوح له حقّ الامتياز، وتحليلها، ومعرفة مدى جودة أداء الامتياز، والمُساعدة في تحديد مجالات التحسين (1, Devereaux 2019).

7- حقّ الامتياز وفق معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن IFRS 15

يعتمد معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) على مبدأ أساس يتطلّب من المنشأة الاعتراف بالإيرادات بطريقة تصوّر تحويل البضائع والخدمات إلى الزبائن بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقّع المنشأة الحصول عليه مُقابل تلك السلع أو الخدمات (CPA Australia 2015, 3). ويتضمّن الاعتراف بالإيرادات بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) على خمس خطوات مبينة في الشكل الآتي :

الشكل (1) خطوات الاعتراف بالإيراد بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (15)



المصدر : (Thornton 2016, 2)

بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (15)، يُتمّ الاعتراف بالإيرادات من حقّوق الترخيص للملكية الفكرية للوحدة الاقتصادية، إمّا بمرور الوقت أو في وقت معين، اعتماداً على قابلية الفصل أو عدم إمكانية الفصل بين أية وعود أخرى في العقد وطبيعة أداء الكيان بموجب الترخيص (Thornton 2016, 15). تتمثّل الخطوة الأولى لمعيار الإيرادات الجديد في تحديد ما إذا كان هناك عقد ، لأغراض محاسبية، بين الوحدة الاقتصادية والعميل، إذ يجب أن يوافق المانح والممنوح له على العقد كتابياً أو شفهيّاً، وتحديد حقّوق كلّ منهما فيما يتعلّق بالسلع أو الخدمات التي سيُتمّ نقلها، وكذلك تحديد شروط الدفع للسلع أو الخدمات. ويجب أن يكون للعقد مضمون تجاري ، بالنسبة لمانح حقّ الامتياز توجد اتفاقية الامتياز، التي تحدّد حقّوق والتزامات كلّ طرف وشروط الدفع. ولا يوجد شكّ في أنّ اتفاقية الامتياز لها مضمون تجاري، فمن الواضح أنّ من المتوقّع أن تتغيّر التدفّقات النقدية لكلا الطرفين نتيجة للعقد، وسيُعيّن على مانح الامتياز تحديد الخطوة الأخيرة المتعلّقة بالتخصيص بناءً على ضمان الائتمان الخاصّ به من الممنوح له حقّ الامتياز. أمّا الخطوة الثانية فعند بداية العقد ، يجب على الوحدة

الاقتصادية تقويم السلع أو الخدمات المُتَعَهَّد بها في العقد مع العميل، ويجب أن تُحدَّد كالتزام أداء كُلِّ تَعَهَّد يُتَمَّ تحويله إلى العميل، إمَّا أن يكون سلعة أو خدمة مميزة أو يكون سلسلة من السلع أو الخدمات المتميزة المتشابهة إلى حد كبير، والتي لها نمط النقل نفسه إلى العميل. و الخطوة الثالثة تتمثل في تحديد سعر المعاملة، وهو إجمالي المقابل الذي تتوقَّع الوحدة الاقتصادية الحصول عليه بموجب العقد ، والآتي يمثل مبلغ الإيرادات المعترف به عند الوفاء بالتزامات الأداء. وسيختلف سعر المعاملة بناءً على هيكل التسعير الخاص بحق الامتياز. و الخطوة الرابعة تتمثل بتخصيص سعر المعاملة للتزامات الأداء المنفصلة وأخيراً تعترف الوحدة الاقتصادية بالإيرادات عندما تفي بالتزام الأداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهَّد بها إلى الزبون (AICPA 2019, 22).

المحور الثالث / اختبار الفرضيات – تحليل النتائج وتفسيرها.

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تمَّ تجميعها ، تمَّ استعمال العديد من الأساليب الإحصائية باستعمال الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يُرمز لها بالرمز (SPSS) ، إذ تمَّ استعمال مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستويات الإجابة على الفقرات، وكما موضَّح في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4) مقياس مستوى الإجابة

الفقرة	1-1.80	1.81-2.60	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5
مستوى الإجابة	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

1- الإحصاءات الوصفية : هنا سيُتمَّ التطرُّق إلى أهمَّ المؤشرات الإحصائية وتحليلها، والمتمثلة بالمتوسط الحسابي الموزون وكذلك الانحراف :

أ- الإحصاءات الوصفية المتعلقة بحق الامتياز :

الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمُتغيِّر حق الامتياز، التي عرضت في الجدول (5)، ومنه يتبيَّن أن المتوسطات الحسابية الموزونة لفقرات مُتغيِّر حق الامتياز تراوحت قيمها بين (4.0147) بحدِّها الأدنى و(4.3971) بحدِّها الأعلى، وهي تشير إلى أنَّ إجابات المستبائين تميل إلى أن تكون ضمن فئتي (أتفق) و(أتفق بشدة).

أمَّا بالنسبة لقيم الانحراف المعياري لفقرات مُتغيِّر حق الامتياز فقد تراوحت قيمها بين (0.68073) بحدِّها الأدنى و(0.97986) بحدِّها الأعلى. ولما كانت القيم جميعها تميل إلى أن تكون قليلة نسبياً (أقل من 1) فهذا يدلُّ على مدى تجانس إجابات المستبائين وانحسارها ضمن الفئات العليا (أتفق) . في حين أنَّ المتوسط الحسابي الموزون الكُلِّي لمُتغيِّر حق الامتياز

قد بلغت قيمته (4.1731)، وهي تُصنّف ضمن فئة اتّفق بانحراف معياري (0.58198)، وهي قيمة صغيرة بالحدّ الذي يعكس مدى التجانس الكبير لإجابات المستبائين لفقرات هذا المتغيّر.

الجدول (5) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بحقّ الامتياز

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعد حقّ الامتياز بالنسبة للممنوح له أحد أكثر تقنيات الاستفادة من تكنولوجيا أو خبرة أو خدمة لبعض الشركات العالمية.	4.3971	.68073
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.3971) والانحراف المعياري (0.68073) ويذلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، ممّا يؤكّد على أنّ حقّ الامتياز تقنية فعالة للغاية للاستفادة من نقاط القوّة في الشركات الدولية، وتعظيم فرص نجاح الممنوح له حقّ الامتياز .			
2	يخدم حقّ الامتياز مانح الامتياز التوسّع في الأعمال بدون تحمل تكاليف إضافية.	4.1176	.84379
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1176)، والانحراف المعياري (0.84379) ويذلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، ويؤكّد على أنّ حقّ الامتياز يخدم مانح الامتياز سواء من حيث توسيع أعماله دون استثمار كبير مقدّم أو من حيث الكفاءات التشغيلية ، إذ إنّ الممنوح لهم حقّ الامتياز غالباً ما يكونون مُتحمّسين ومكثّفين بنجاح أعمالهم الخاصة ، فضلاً عن دفعهم حقوق مالية مستمرة إلى المانح.			
3	تثبت رسوم الامتياز بالكامل عند توقيع العقد بواسطة مانح الامتياز كإيرادات مؤجلة.	4.1176	.95885
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1176) والانحراف المعياري (0.95885) ويذلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وهذا يتوافق مع مبادئ الاعتراف بالإيرادات ، ويمثّل بدقّة التزامات الأداء والمخاطر المرتبطة باتّفاقيات الامتياز، ويُعزّز الاتّساق والقابلية للمقارنة في التقارير المالية.			
4	يتمّ تأجيل تكلفة الامتياز المباشرة للخدمات الأولية المقدّمة من قبل مانح الامتياز حتى يتمّ الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.	4.1471	.96248
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1471) والانحراف المعياري (0.96248) ويذلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وهذا يضمن أنّ التقارير المالية توفر تمثيلاً أكثر دقّة للأداء المالي ومركّز الأعمال.			
5	يتمّ استعمال طريقة الاستحقاق عندما يتمّ ضمان إمكانية تحصيل أوراق القبض	4.2500	.86709

		بشكل معقول ، إذ يثَّم الاعتراف برسوم الامتياز الأولية كإيرادات.	
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.2500) والانحراف المعياري (86709)، ويدلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وبذلك تؤكّد الإجابات على استعمال طريقة الاستحقاق عندما يثَّم ضمان إمكانية تحصيل أوراق القبض بشكل معقول.			
6	4.1838	85377.	يُثَّم اعتماد طريقة التقسيط عندما لا تكون إمكانية تحصيل أوراق القبض مضمونة بشكل معقول.
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.1838) والانحراف المعياري (85377)، ويدلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتبيّن الإجابات الاتفاق على اعتماد طريقة التقسيط عندما لا تكون إمكانية تحصيل أوراق القبض مضمونة بشكل معقول، وهذا يوفر تمثيلاً أكثر دقة للواقع الاقتصادي.			
7	4.1324	97986.	بموجب طريقة التقسيط يثَّم الاعتراف بالإيرادات من رسوم الامتياز الأولية فقط بما يتناسب مع التحصيل النقدي كما هو الحال في مبيعات الأقساط.
إنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1324)، والانحراف المعياري (97986)، ويدلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكّد الإجابات أنّ طريقة الأقساط تضمن الاعتراف بالإيرادات بما يتناسب مع التدفّقات النقدية الداخلة.			
8	4.0956	83337.	عندما تشتمل اتفاقية الشراء على شرط أن صاحب الامتياز لديه خيار لشراء أعمال الامتياز يجب تأجيل رسوم الامتياز الأولية.
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.0956)، والانحراف المعياري (83337)، ويدلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكّد الإجابات الاتفاق على تأجيل الاعتراف برسوم الامتياز الأولية.			
9	4.0147	97362.	عندما يثَّم تنفيذ خيار الشراء يثَّم التعامل مع الإيرادات المؤجلة من رسوم الامتياز الأولية على أنّها تخفيض من الاستثمار.
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.0147)، والانحراف المعياري (97362)، ويدلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكّد الإجابات أنّه عند تنفيذ خيار الشراء ، تصبح الإيرادات المؤجلة غير ذات صلة؛ لأنّ الممنوح له حقّ الامتياز لم يعد مدينًا بخدمات أو مزايا مستقبلية لماتح حقّ الامتياز.			
10	4.1324	89284.	إنّ هيكل الامتياز، وعملية توظيف الامتياز، وجودة إدارة حقّ الامتياز، وقيادة نظامه، والأداء المالي هي عوامل مساعدة ومحركة لرضا الممنوح له.

يلاحظ أنَّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1324)، والانحراف المعياري (89284)، ويدلُّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكدُ الإجابات على أنَّ إرضاء الممنوح له حقَّ الامتياز أمر بالغ الأهمية لنجاح حقَّ الامتياز ونموّه.		
1	المراجعة الشاملة لنظام حقَّ الامتياز من قبل المانح توفر تغذية عكسية عن مدى استقرار النظام ونموّه، ورضا الممنوح له.	4.2279 90240
يلاحظ أنَّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.2279)، والانحراف المعياري (90240)، ويدلُّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه، وتبيّن الإجابات الاتفاق على أهمية المراجعة الشاملة لنظام حقَّ الامتياز من قبل المانح؛ لأنّها تسمح باتّخاذ قرارات مستنيرة واتّخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الأداء العام ونجاح نظام حقَّ الامتياز.		
1 2	يُفضّل لمانحي الامتياز قياس رضا الممنوح له حقَّ الامتياز على أساس منتظم، ويُفضّل أن يكون سنوياً .	4.1618 90448
يلاحظ أنَّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1618)، والانحراف المعياري (90448)، ويدلُّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكدُ الإجابات على أنَّ قياس رضا الممنوح له حقَّ الامتياز بشكل منتظم؛ نظراً لفوائده في: تقييم الأداء، ومراقبة الجودة والتحسين، وبناء العلاقات.		
1 3	إنَّ تركيز مانحي حقَّ الامتياز على تحقيق الشفافية في إعداد التقارير المالية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج المالية لأعمال الامتياز الخاصة بهم.	4.2721 85606
يلاحظ أنَّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.2721)، والانحراف المعياري (85606)، ويدلُّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكدُ الإجابات على أنَّ التركيز على تحقيق الشفافية في إعداد التقارير المالية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج المالية لأعمال الامتياز، و تساعد على اكتساب ثقة المستثمرين و المقرضين.		
	الكُلّي	4.1731 58198

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات برنامج (SPSS).

ب- الإحصاءات الوصفية المتعلقة بتقرير مدقق الحسابات

من الجدول (6) يتبيّن أنَّ المتوسطات الحسابية الموزونة لفقرات تقرير مدقق الحسابات قد تراوحت قيمها بين (4.2353) بحدّها الأدنى و(4.3235) بحدّها الأعلى، وهي تشير إلى أنَّ إجابات المستبائين تميل إلى أن تكون ضمن فئة (اتّفق بشدّة). أمّا بالنسبة لقيم الانحراف المعياري لفقرات تقرير مدقق الحسابات فقد تراوحت قيمها بين (0.75922) بحدّها الأدنى و(0.87123) بحدّها الأعلى. ولما كانت القيم جميعها تميل إلى أن تكون قليلة نسبياً (أقلّ من 1)، وهذا يدلُّ على مدى تجانس إجابات المستبائين وانحسارها ضمن الفئات العليا (اتّفق) . في حين أنَّ المتوسط الحسابي الموزون الكُلّي لبعد تقرير مدقق

الحسابات ككل قد بلغت قيمته (4.2831) وهي تُصنّف ضمن فئة اتّفق بشدّة بانحراف معياري (0.63669) وهي قيمة صغيرة بالحدّ الذي يعكس مدى التجانس الكبير لإجابات المستبائين لفقرات هذا المُغيّر.

الجدول(6) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بتقرير مدقق الحسابات

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يجب أن يتم تدقيق التقارير المالية من قبل محاسب قانوني معتمد، وتتضمن رأي المدقق، لتقويم نتائج الأعمال وتقديم التوصيات والمقترحات، التي يرى المدقق وجوب تنفيذها من قبل (المانح/الممنوح له) لرفع مستوى الأداء وتصحيح الأخطاء.	4.3235	.84224
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.3235)، والانحراف المعياري (.84224)، ويدلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه، تؤكد الإجابات على ضرورة تدقيق التقارير المالية من قبل محاسب قانوني لتقويم نتائج الأعمال وتقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة لرفع مستوى الأداء، وإجراء التعديلات المناسبة لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدّمة.			
2	إنّ الاطلاع من قبل الممنوح له على الملاحظات والتفسيرات المقدّمة حول مانح الامتياز وحالته المادية وفحص البيانات المالية المقدّمة من قبل شركة التدقيق وبالاقتران مع وثيقة الإفصاح، توفرّ صورة واضحة لقوة مانح الامتياز، ومخاطر أن تصبح ممنوح له في هذا الحقّ.	4.2868	.75922
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.2868)، والانحراف المعياري (.75922)، ويدلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه، وأكّدت إجابات العيّنة أنّ اطلع الممنوح له على الملاحظات والتفسيرات المقدّمة من قبل شركة التدقيق حول مانح الامتياز ، توفرّ صورة واضحة عن الصّحة المالية وتساعد الممنوح لهم حقّ الامتياز المحتملين في عملية اتّخاذ القرار.			
3	يُعدّ تقرير المدقق أداة مهمّة لضمان السلامة المالية والشفافية للامتياز ، ويساعد في بناء الثقة بين مانح الامتياز والممنوح له حقّ الامتياز.	4.2868	.79729
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.2868)، والانحراف المعياري (.79729)، ويدلّ هذا على استجابة عيّنة البحث إلى حركة القياس واتّفاقها عليه ، وتؤكد الإجابات على دور تقرير المدقق في بناء الثقة بين المانح والممنوح له، ويعدّ عنصرًا أساسيًا في عملية إعداد التقارير المالية لحقّ الامتياز.			

4	يمكن أن يكون تقرير المدقق مفيداً في الإجراءات القانونية ، مثل النزاعات بين مانح الامتياز والممنوح له حق الامتياز.	4.2353	87123.
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.2353)، والانحراف المعياري (87123)، ويذل هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتفاقها عليه ، و تبين إجابات العينة أن تقرير المدقق مفيد في الإجراءات القانونية المتعلقة بحق الامتياز ، و يدعم حل النزاعات بين المانح والممنوح له و ضمان الامتثال لمعايير المحاسبة.			
الكلّي		4.2831	63669.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ج - الإحصاءات الوصفية المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة

عُرِضَتْ في الجدول (7) ومنه يتبين أن المتوسطات الحسابية الموزونة لفقرات بُعد تقرير مجلس الإدارة تراوحت قيمها بين (4.1471) بحدّها الأدنى و(4.3676) بحدّها الأعلى، وهي تشير إلى أن إجابات المُستبائين تميل إلى أن تكون ضمن فئتي (اتفق) و (اتفق بشدّة) . أمّا قيم الانحراف المعياري لفقرات تقرير مجلس الإدارة فقد تراوحت قيمها بين (0.76796) بحدّها الأدنى و(0.96471) بحدّها الأعلى. ولمّا كانت القيم جميعها تميل إلى أن تكون قليلة نسبياً (أقل من 1)، وهذا يذل على مدى تجانس إجابات المُستبائين وانحسارها ضمن الفئات العليا (اتفق) . في حين أن المتوسط الحسابي الموزون الكلّي لبُعد تقرير مجلس الإدارة ككل قد بلغت قيمته (4.2114)، وهي تُصنّف ضمن فئة (اتفق بشدّة) بانحراف معياري (0.72768)، وهي قيمة صغيرة بالحدّ الذي يعكس مدى التجانس الكبير لإجابات المُستبائين لفقرات هذا المُتغيّر.

الجدول(7)

الإحصاءات الوصفية المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تُعَدُّ قراءة تقرير مجلس الإدارة من قبل الممنوح له مهمّة؛ لأنّه يتضمّن نشاطات الوحدة الاقتصادية وهيكله مجلس الإدارة وأدائه، وأبرز القرارات الاستراتيجية والتشغيلية التي اتّخذت خلال العام.	4.3676	76796.
يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.3676)، والانحراف المعياري (76796)، ويذل هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتفاقها عليه ، وتؤكد الإجابات على أهمية تقرير مجلس الإدارة في التحليل المحاسبي ، إذ إنّه يوفر معلومات مهمّة حول أنشطة الوحدة الاقتصادية ، والقرارات الرئيسة التي تؤثر على التقارير المالية			

وعمليات صنع القرار.		
2	يساعد تقرير مجلس الإدارة المانح والممنوح له في البقاء على اطلاع دائم بكل ما يحدث داخل الوحدة الاقتصادية .	4.1985 96471.
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1985)، والانحراف المعياري (96471)، ويذلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتفاقها عليه ، وتبيّن الإجابات أنّ تقرير مجلس الإدارة يعمل كأداة اتصال قيمة تُعزّز الثقة بين الوحدة الاقتصادية والجهات المانحة والجهات المستفيدة.		
3	سهولة قراءة تقرير مجلس الإدارة من قبل الممنوح له يساعده في اتّخاذ القرار المناسب بسهولة دون تردد.	4.1471 92319.
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1471)، والانحراف المعياري (92319)، ويذلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتفاقها عليه ، وتؤكد الإجابات أنّ تقرير مجلس الإدارة، الذي يسهل فهمه أمر بالغ الأهمية بالنسبة للممنوح لهم حقّ الامتياز؛ لأنّه يسهّل عملية صنع القرار لديهم ، ويسمح لهم بتقييم الصحة المالية وأداء الوحدة الاقتصادية بدقّة.		
4	يمكن للممنوح له استعمال تقرير مجلس الإدارة لتحديد طرائق جمع الأموال أو البيانات المالية	4.1324 92543.
يلاحظ أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.1324)، والانحراف المعياري (92543)، ويذلّ هذا على استجابة عينة البحث إلى حركة القياس واتفاقها عليه، وأكّدت الإجابات أنّ استعمال تقرير مجلس الإدارة من قبل الممنوح له يساعده في تحديد طرائق جمع المال و البيانات المالية.		
الكلي		4.2114 0.7276 8

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات برنامج (SPSS)

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً / الاستنتاجات

1- إنّ القصور المعرفي المحلي في ماهية عقود حقّ الامتياز وأدوار المانح والممنوح له كان سببا في قلّة الاستثمار في هذا الجانب، لذا أتت هذه الدراسة لعرض أساسيات المانح والممنوح له وحقوقهما، وكسر حاجز الاستثمار في المجهول بالنسبة للمستثمرين المحليين.

2- لتقرير مجلس الإدارة أهمية بالغة من قبل الممنوح له؛ لأنه يتضمن نشاطات الوحدة الاقتصادية وهيكلها التنظيمي وقراراتها الاستراتيجية، التي تم اتخاذها خلال العام مما يوفر نظرة فاحصة للممنوح له حول تلك الوحدة الاقتصادية .

3- يوفر تدقيق التقارير المالية من قبل محاسب قانوني معتمد للمانح والممنوح له تأكيداً حول إعداد التقارير المالية وفق المعايير والمبادئ المحاسبية، ليعطي بذلك جانباً من الطمأنينة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، كما يوفر تقرير المدقق دليلاً إجرائياً لحل النزاعات بين المانح والممنوح له.

ثانياً / التوصيات

1- ينبغي توفير المزيد من المعلومات حول عقود الامتياز للمستثمرين المحليين، من خلال إنشاء موقع على شبكة الانترنت أو كتيب يشرح أساسيات عقود الامتياز، وأدوار المانح والممنوح له، ومزايا الاستثمار ومخاطره في عقود الامتياز و تنظيم ورش عمل أو ندوات حول عقود الامتياز للمستثمرين المحليين.

2- ينبغي على الممنوح له قراءة تقرير مجلس الإدارة والنظر فيه بعناية قبل اتخاذ أي قرارات بشأن الوحدة الاقتصادية؛ لفهم أنشطة الوحدة ومدى توافقها مع أهدافه، و تقييم الأداء المالي، ومتابعة تقدمها نحو أهدافها، كذلك للتعرف على أية مخاطر أو تحديات تواجه الوحدة.

3- ضرورة تدقيق التقارير المالية لكل من المانح والممنوح له من قبل محاسب قانوني معتمد؛ لضمان الدقة والامتثال وتقييم المخاطر، إذ يحمي مصالح الأطراف المعنية جميعاً، ويساعد في الحفاظ على سلامة المعلومات المالية وموثوقيتها.

مراجع

أولاً / عربية

- 1- ابن مبارك عبدالباري، و حنين عبدالوهاب (2017). عقد الامتياز التجاري. بحث مقدّم للحصول على شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة أدرار.
- 2- سما رابح، و مكدي صوفيان. (2020). عقد الفرنشيز. بحث مقدّم إلى جامعة أكلي لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة أكلي.

ثانياً / اجنبية

- 1- Arline, H. J. (2016). Marketing Strategies Used by Franchise Small Businesses to Retain Customers. Doctoral Study Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Business Administration, 1-154. Walden University.

- 2- Mungo, B. (2019). FACTORS INFLUENCING FRANCHISEES' BUSINESS PERFORMANCE A STUDY ON TANZANIA FRANCHISE SYSTEM. Thesis submitted to the University of Mzombe to obtain a master's degree in business administration, 1-148. TANZANIA: University of Mzombe.
- 3- selden, A., Gipson, r. c., Parker (2008). An introduction to franchising (Third Edition ed.). Minnesota, united states.
- 4- Matejun, M., & Walecka, A. (2013). Modern Entrepreneurship in Business Practice: Selected Issues (250 ed.). Poland: Lodz University of Technology Press.
- 5- Popa, A. f., & Gabriela, A. (2012). FRANCHISING CONTACT – A MODERN JURIDICAL ANDECONOMIC INSTRUMENT FOR BUSINESS EXPANSION. 1-12. Bucharest: Academia de Studii Economice.
- 6- Seid, M., & Thomas, D. (2006). Franchising For Dummies (2nd Edition ed.). Canada: Wiley Publishing, Inc.
- 7- Lavonen, R. (2010). FRANCHISING AS A POTENTIAL GROWTH STRATEGY For a small enterprise. Bachelor's Thesis Business Management, 1-49. Mikkeli university of Applied sciences.
- 8- Bobot, L. (2012). NÉGOCIATIO FRANCHISE INTERNATIONALE YOPLAIT. 1-30. Université Montpellier.
- 9- NFC. (2016). THE DUTCH FRANCHISE CODE. Vakcentrum.
- 10- Elsaman, & Radwa. (2017). Franchising in the Middle East: The Example of Egypt. UCLA Pacific Basin Law Journal, 39-66.
- 11- IFA(2021). THE VALUE OF FRANCHISING. England: Oxford Economics.
- 12- RUBIN, P. (2016). THE THEORY OF THE FIRM AND THE STRUCTURE OF THE FRANCHISE CONTRACT. THE JOURNAL OF LAW AND ECONOMICS, 21(1), 223-233.
- 13- Wainwright, K. J. (2007). Dual Organizational Structures in Franchising. 1-27. STU.

- 14- Kolesova. (2015). ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF FRANCHISING. 478-482.
- 15- YOZI. (2009). Franchisors' contribution towards franchisees' business failures. Mini-dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Masters in Business Administration at the Potchefstroom Campus of the North-West University, 1-73.
- 16- Legenchuk, h., & Ivanenko, V. (2016). FRANCHISING AS A SPECIAL FORM OF BUSINESS: IDENTIFICATION OF ACCOUNTING OBJECTS. International Journal of New Economics and Social Sciences, 34-45.
- 17- Kamar, M. S., & Alsetoohy, O. (2021). Franchisee-Franchisor Relationship Quality and Its Impact on Restaurants' Operational and Financial Performance: An Application of Leader-Member Exchange Theory. JAAUTH, 20(4), 293-316.
- 18- Lee, S. B. (1999). An Investigation of Factors Affecting the Quality of the Relationship between Franchisee and Franchisor and its Impact on Franchisee's Performance, Satisfaction, and Commitment: A Study of the Restaurant Franchise System. Dissertation submitted to the Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University In partial fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy, 1-194.
- 19- Hanafiah, M. H., Abdul Ghani, M. F., Isa, R., & Abd Hamid, H. (2022). Critical Success Factors of Franchising Firms: A Study on Franchisors and Franchisees. MDPI, 1-16.
- 20- Bui, T. T., Jambulingam, M., Amin, M., (2022). A literature review of franchisee performance: Insights for further research. Cogent Business & Management, 1-22.
- 21- Madanoglu, M., Lee, K., Castrogiovanni, G., (2011). Franchising and firm financial performance among U.S. restaurants. Journal of Retailing, 406-417.
- 22- Sohail, M., & Aziz, B. (2019). IMPACT OF FINANCIAL REPORTING QUALITY ON FIRM'S FINANCIAL PERFORMANCE. Global scientific, 7(7), 468-480.
- 23- AICPA. (2021). The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern. AnEntity's Ability to Continue as a Going Concern, 811-862.

- 24- Marasco, J., CPA, CFE, & CIA. (2003). Key Considerations in Developing and Implimenting Franchisee Audits. Franchising World Magazine, 1-6.
- 25- Connelly, C., & O'Brien, M. (2019). Franchise Disclosure Document Overview. FRANCHISE Law, 1-4.
- 26- Gurnick, D., Grinblat, T., Poulsen, R., & Weir, P. (2014). Finding Value: The Roles of Accountants in Franchising. The Franchise Lawyer, 17(2), 1-3.
- 27- CPA Australia. (2015). IFRS 15 REVENUE FROM CONTRACTS WITH CUSTOMERS. IFRS Foundation, 1-14.
- 28- Thornton, G. (2016). IFRS News. IASB and FASB release major new standard on revenue recognition, 1-19.
- 29- AICPA. (2019). Breaking down revenue recognition into plain English. Revenue from Contracts with Customers, 1-36. Durham: Association of International Certified Professional Accountants.
- 30- Hu, W. (2022). The Impacts of the Board of Directors in a Company. BCP Business & Management, 20, 525-528.
- 31- Ventures, C. W., & IFA. (2004). Nonprofit-Owned Franchises: A Strategic Business Approach. 1-40.

تالئاً / مواقع الانترنت

- 1- SVA. (2019). *What to Expect During a Franchise Audit*. <https://accountants.sva.com/biz-tips/what-to-expect-during-a-franchise-audit>
- 2- Eberenz, J. (2019, 10, 3). *CORPORATE GOVERNANCE AND THE FRANCHISING SYSTEM*. <https://www.linkedin.com/pulse/corporate-governance-franchising-system-jack-eberenz/>
- 3- Francis, J. (2018, 12, 17). *Why Your Franchise Needs a Board of Advisors*. https://www.franchising.com/articles/why_your_franchise_needs_a_board_of_advisors.html

- 4- Devereaux,R(2019, 4, 15).*COLLECTING AND ANALYZING FRANCHISEE FINANCIAL STATEMENTS*. <https://www.franchise.org/franchise-information/finance/collecting-and-analyzing-franchisee-financial-statement>.